كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

أهـداف وسياسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ودورها في عملية التنمية

إعـداد

د / ندوى عبدا للّه محمد الصوفي*

أستاذ أصول التربية المشارك

جامعة عدن

﴿ المجلد الحادي والثلاثين– العدد الثالث – جزء ثاني– أبريل٢٠١٥م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مضامين أهداف التعليم العالي المرتبطة بالتنمية ومناقشتها ،وكذا مضامين سياسات التعليم العالي ذات العلاقة بالتنمية ومناقشتها، ووضع تصور بأهداف وسياسات التعليم العالي ذات اتصال وارتباط أوثق بالتنمية . وقد استخدم البحث المنهج الوصفي المرتبط بتحليل الوثائق ذات الصلة ، ولتحقيق هدف البحث تم الإجابة على أسئلة البحث :

١- ما أهداف التعليم العالي قبل وبعد الوحدة اليمنية في التنمية ؟

٢- هل الأهداف الواردة في قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لعام ١٩٩٥ وتعديلاته بالقانون رقم (٣٠) لعام ١٩٩٧ وقانون التعليم العالي رقم (١٣) لعام ٢٠١٠ وقانون إنشاء كليات المجتمع رقم (٨) لعام ٢٠٠٦ يشكل موجهات شاملة لدور التعليم العالي في التنمية ؟

٣- ما دور سياسات التعليم العالي قبل وبعد الوحدة اليمنية في التنمية ؟

٤- ما متطلبات تفعيل الدور التنموي للجامعة ؟

و من أهم النتائج :

- أهداف التعليم العالي قبل الوحدة أهداف فضفاضة غير محددة وغير دقيقة وتلامس التنمية ملامسة سطحية.
- أهداف التعليم العالي بعد الوحدة والتي وردت في قانون الجامعات اليمنية وقانون التعليم العالي والبالغ عددها عشرون هدفاً والتي لامست التنمية بشكل مباشر لم تتجاوز ٢٥% من هذه الأهداف ولم تشكل موجهاً شاملا لأنشطة التنمية .
- أن سياسة التعليم العالي قبل الوحدة ذات الارتباط المباشر بالتنمية هي سياسة القبول في كليات الجامعة والمعاهد المتوسطة، والسياسة البحثية ، والسياسة الخاصة بالارتباط مع مؤسسات الدولة في القطاعات المختلفة .

- أن سياسة التعليم العالي بعد الوحدة ليست معلنة وليست محددة للالتحاق بالجامعات ، وسياسة القبول بالجامعات منفصلة عن احتياجات التنمية وسوق العمل ، وتشكل مصدر إرباك وإضعاف لدور التعليم العالي في التنمية .
- أما متطلبات تفعيل الدور التنموي للجامعة : تمثلث في تأمين فرص التعليم العالي لأفراد المجتمع وفقاً لاحتياجات التنمية وسوق العمل ، تطوير وتنويع مؤسسات التعليم العالي والمشاركة في وضع السياسة والخطط الموجهة للتنمية ، وزيادة الاهتمام بالدراسات العملية والبحوث التطبيقية وربطها بخطط ومتطلبات التنمية ، وتنمية أعضاء هيئة التدريس والعلماء والباحثين محلياً . متابعة تنفيذ نتائج البحوث والدراسات الميدانية ، وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي .

الكلمات المفتاحية : الأهداف ، السياسات ، التعليم العالي ، التنمية .

* عضوا هيئة التدريس في قسم الأصول والإدارة التربوية.

Abstract

This study aims to identify and discuss themeanings of the objectives of higher education in relationship to development; to identify and discuss the meanings of the polices of higher education in relationship to development; to suggest the objectives and policies of higher education in close relationship to development. The descriptive approach was used. To achieve the objectives of the study, the following questions are answered:

1. What are the roles of the higher education objectives in development before and after the Yemeni Unity?
2. Are the objectives mentioned in the Law of Yemeni Universities No. (18/1995) and its amendments in Law No. (30/1997), the Law of Higher Education No. (13/2010) and the Law of Community Colleges Establishment No. (8/2006) guidelines for the role of higher education in development?
3. What are the roles of the higher education polices in development before and after the Yemeni Unity?
4. What are the required objectives and policies to empower higher education to play its positive role in development?

The most important findings are:

1. The objectives of higher education before the Unification are loose, unidentifiedand imprecise which dealt with development on the surface level.

2. 20 objectives of higher education after the Unity**,** which are mentioned in the Law of Yemeni Universities and the Law of Higher Education that have dealt closely with development,do not exceed 25% out of the total objectives and do not form comprehensive guidelines for the activities of development.
3. The policies of higher education before the Unification which are in close relationship with development are the policy of admission in university colleges and intermediate institutions, the research policy and particular policies of the state's institutions in different sectors.
4. The policy of higher education after the Unification is not in public and not aimed to join the universities. The policy of admission in universities is separated from the needs of development and labor market and it forms a confusing and weakening source for the role of higher education in development.
5. The suggested objectives of universities and higher education institutions are: to provide chances of higher education for individuals according to the needs of development andlabormarket; to develop and verify institutions of higher education and participate in designing policies and plans aimed for development; to increase interest in practical studies and applied research linking them to plans and needs of development; to develop the facultymembers, scientists and scholars in the country; to follow the implementation of the findings of research and field studies; to improve internal and external qualification of higher education institutions.

Key words : objectives, policies, higher education, development

*Faculty members in the Department of Fundamentals, Educational Management and Educational Supervision

المقدمة:

يمثل التعليم العالي واحداً من المؤشرات الأساسية لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ذلك لما يحتله من مكانة في تهيئة وإعداد الأطر الفنية والعلمية المؤهلة لتحقيق التنمية ، إضافة إلى دوره في صناعة المعرفة والعلم.

ولاخلاف على أن للتربية دورا قوياً ومؤثراً في التنمية في أي مجتمع فكلما زادت مدة التعليم للأفراد وتحسن جودة التعليم كان له الأثر الإيجابي في تطور المجتمع ورقيه ، أن العلاقة بين التربية والمجالات التنموية الأخرى ينظر إليها كعلاقة عضوية متداخلة ومؤثرة في بعضها البعض فبقدر ما تؤثر التربية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقدر ما تتأثر هي أيضا بهذه الميادين ، ويؤكد رجال التربية والاقتصاد أن التربية لها مفعول سحري على التنمية البشرية وأنها تمتلك السبق في عمليات بناء الإنسان بل ليس هناك أي ميدان آخر له القدرة على تخطي هذه المهمة التربوية. (الشراح،٢٠٠٢:٢٥٧)

إن عملية التنمية لدى مجتمعات العالم المختلفة تستند إلى مجموعة من الأسس والأفكار والأطر النظرية المعرفية التي يمكن أن يطلق عليها الأطر الفلسفية للتنمية البشرية والمجتمعية وهي :

أ – تبنت بعض المجتمعات الأساس الاقتصادي للتنمية ، بمعنى أن أهداف التنمية موجهة نحو تحسين الموارد ، وزيادة الاقتصاد للفرد والمجتمع من حيث زيادة الإنتاج والتركيز على الإكثار من عمليات استثمار الموارد الطبيعية والبيئية.

ب – تبنت بعض المجتمعات المفهوم الاجتماعي للتنمية الموجهة نحو تحقيق أكبر قدر من العدالة والمساواة والحرية لأبناء المجتمع؛ سواء أكانت هذه العدالة والمساواة في حقوق أبناء المجتمع في التربية أم التعليم أم الحياة الكريمة.

ج– هناك من يتبنَّى المفهوم الإنساني للتنمية والموجهة نحو التفكير بحاجات الفرد والمجتمع، وتحقيق قدر كبير من التكامل والتوازن بين هذه الحاجات، سواء كانت حاجات مادية أم معنوية، فردية أم جماعية، محلية أم إقليمية أم دولية، والاهتمام بقضايا الإنسان وقيمه باعتباره صانع التنمية وغايتها في الوقت نفسه.

د – علـى أن هنـاك بعـض المجتمعـات الأخـرى التـي تبنـت الاتجـاه العلمـي القـائم علـى التخطـيط العلمـي للتنميـة، والتفكيـر بالمسـتقبل القـائم علـى رصـد الحاجـات القائمـة والمسـتقبلية للمجتمـع، فـي إطـار تكـاملي شـمولي، بمسـتوى مـن الدقـة والموضـوعية، والمشاركة الشعبية والحكومية. (الحوت وشاذلي، ٢٢:٢٠٠٧)

أن هذه الرؤى للتنمية وخاصة الأحدث منها والخاص بالتنمية البشرية ، يعتمد تحقيقها على البشر ، فهي تنميه الناس ، وتنميه للناس ، وتنميه بالناس .

– تنميه الناس تعني الاستثمار في القدرات البشرية سواء في التعليم ، أو في المهارات ، أو في الصحة.

– تنميه للناس تعني أن النمو الاقتصادي الذي يتحقق يوزع في ما بينهم على نطاق واسع وعادل .

– وتنميه بالناس تعني أعطاء كل إنسان فرصه للمشاركة في مختلف مجالات الحياة .

إن تحقيق تنميه الناس كما ورد يعني الاستثمار في القدرات البشرية ، والاستثمار في القدرات البشرية يتحقق من خلال التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص .

إن القضية الخاصة بالمردود الاقتصادي للتعليم العالي ، أي الاستثمار البشري قد شاعت في الستينات كرد فعل للمدارس الكنيزية حول العوامل الحاسمة في النمو الاقتصادي ، حيث ركزت هذه المدارس على دور رأس المال المالي ، وباتجاه معاكس لها ظهرت فكرة "" القيمة الاقتصادية للتعليم "" ويقصد بذلك أجمالا أن للتعليم عائدا اقتصاديا يفوق ما ينفق عليه ، بـل يفـوق عائـده ، فـي اسـتثمار الكثيـر مـن المشـروعات الاقتصـادية الأخـرى.(حامـد، ١٩٩٨، ٨٠)

وقد ظهرت نظريات ودراسات عديدة حول أهمية رأس المال البشري وأهمية استثماره ومـن هـذه النظريـات نظريـة رأس المـال البشـري التـي ظهـرت مـع نهايـة السـتينيات وبدايـة السبعينيات والمفكر الاقتصادي مينسر جاكوب (Mincer Jacob) هو أول من استخدم عبارة "الرأسمال البشري" في مقال نشره سنة ١٩٥٨، لكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة هو كان مـن خـلال مقـال " الاسـتثمار فـي الرأسـمال البشـري الـذي نشـره الاقتصـادي تيـودور شـولتز (Schultz Théodore) سنة ١٩٦١.

وحسب هذه النظرية تعد الموارد البشرية بمثابة رأسمال لها نفس أهمية الموارد المادية الأخرى وتسيِّر بنفس المبادئ. وإن الاستثمار في العنصر البشري هو كل إنفاق استثماري على التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم، وبالتالي إلى زيادة دخله ورفع مستوى معيشته .(القريشي،٢٠٠٧:١٧١)

تؤكد نظرية رأس المال البشري على أن التعليم يعد استثماراً شأنه شأن المتغيرات الأخرى الحاكمة لعمليات النمو، فمستوى المعرفة التقنية يسهم بشكل مباشر في مسار التنمية، وبينما تتطور المهارات والعلوم يكتشف الإنسان مزيداً من التقانات المعقدة والتي تؤدي لزيادة حجم الإنتاج. وعلى مستوى الوحدة (Micro Level) فالفرد يحدد اختياراته الاقتصادية بناءاً على مستواه التعليمي ولهذه الاختيارات أثر اقتصادي واضح. (محسن ،٢٠٠٦:٦٨)

وتؤكد كثير من الدراسات على نمط العلاقة ما بين التعليم والتنمية من خلال التركيز على دور التعليم في تكوين رأس المال البشري (Human Capital Formation) ويمكن تلخيص بعض ما تمخضت عنه الدراسات فيما يخص هذه العلاقة بما يأتي :

- **التعليم يزيد ويطور مهارات العامل ويؤدي لزيادة إنتاجيته:**

تؤكد الدراسات أن الاستثمار في التعليم يدفع بمعدلات النمو الاقتصادي، فقد لاحظ (Roberto Solow)أن مساهمة التعليم في زيادة إنتاجية العامل بالولايات المتحدة ما بين (١٩٠٩-١٩٤٩م) كانت أكبر من مساهمة أي عامل آخر(Solow, 1957)، وفي دراسة أخرى (Edward Denison) لتقدير أن الاستثمار في التعليم يسهم بحوالي ٢٣% من حجم النمو الحقيقي لدخل الفرد و ٤٢% من حجم النمو الحقيقي للدخل القومي وذلك مقابل كل شخص تم توظيفه في الولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٥٧) (Misra & Puri, 1997) .

- **يقود التعليم لتحسين تخصيص الموارد وتعظيم العائد منها:**

بالنظر لدالة الإنتاج الخطية المتجانسة فإن لمستوى التعليم دوراً مهماً في معدل الإحلال بين العمل ورأس المال، وقد أكد (A.K.Sen) و (T.W.Schultz) وآخرون أن مساهمة وحجم الاستثمار في رأس المال البشري تلعب دوراً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي ((ظهر على موقع في النت"التعليم والتنمية دراسة لنسق العلاقة ودور المورد البشري – السودان نموذجاً – (ركائز المعرفةH///:file للدراسات والبحوث")

أما دراسة (المنيع ،٣٢: ٢٠٠٠)فقد توصلت إلى أن تقدير القيمة الاقتصادية للتعليم العالي ، هو الهدف الاقتصادي الأكثر وضوحا سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع ، كما أظهرت العائد المجزي لما يكتسبه الفرد من مهارات . متمثلا في الفروق بين دخول الأفراد الحاصلين على مؤهلات التعليم العالي بالمقارنة بنظرائهم الحاصلين على التعليم الابتدائي ، أو الثانوي ، و توصل (القحطاني : ١٩٩٧ ، ١٩–٢١) إلى تحديد القدر الأساسي المطلوب من التعليم للوصول إلى القدر الأمثل من الكفاية الإنتاجية في بعض الأعمال والمهن .

أن هذه الدراسات تؤكد جميعها الدور الفاعل للتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص في التنمية وما يهم التأكيد عليه هنا هو أهميه توظيف التعليم العام والعالي توظيفا اجتماعيا واعيا يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية ، وأن هذا التوظيف في أدواره المختلفة وعوائده المتنوعة لابد لهأن يتلاءم في خطته مع استراتيجيه المجتمع التي يقرها للتنمية ، كذلك فأنه من الضروري أيضا أن تتطور السياسات والبنى المجتمعية بما يتيح للتعليم العالي أن يحقق التوظيف الاجتماعي الأمثل سواء ارتبطت هذه السياسات بمجالات الاستخدام ، وسوق العمل ، والأجور، أو بتشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، أو ارتبطت بإتاحة مزيد من ديمقراطيه التعليم العالي في بنيته ومضمونه ، أو بعبارة أخرى فأن المطلوب هو التخطيط المستمر لضمان مرونة التعليم العالي وتكيفيه لمحتويات التنمية .

أننا ونحن نؤكد على هذه العلاقة الجدلية بين التعليم والتعليم العالي على وجه الخصوص والتنمية فإن ما يهمنا مناقشته في هذا البحث هو علاقة التعليم العالي بالتنمية من حيث دور أهداف التعليم العالي وسياساته بهذه التنمية .

مشكلة البحث :

إن موضوع العلاقة بين التعليم العالي والتنمية موضوع ذو شجون ، واحتل ومازال يحتل مكانة هامة في جهود الباحثين والمتخصصين في شؤون التنمية عموما وعلاقتها بالتعليم العالي خصوصا ، ومن أهم الجهود العلمية والبحثية التي اهتمت بهذا الموضوع على المستوى اليمني هو " المؤتمر الثاني للتعليم العالي حول مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ، الذي عقد في اليمن من١٢–١٣مارس ٢٠٠٨م، والذي تضمنت إحدى الدراسات التي عرضت فيه تحديد ما ينبغي على الدولة القيام به والذي يمكن انجازه بالأمور الآتية :

- النظر في سياسات وخطط التعليم العالي والعمل على تحديثها وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل –على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في

المناهج والمقررات الجامعية والعمل على تحديثها بحيث تتضمن مواد وبرامج تعمل على ردم الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة بما يكفل تخريج كوادر تمتلك المهارات اللازمة وفقا للتطورات العلميةالحديثة وبما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل .

- تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية (لا تزيد عن خمس سنوات) بما يمكن المتخرجين من اكتساب المعارف والمهارات المناسبة لاحتياجات السوق المتجددة.
- توفير الإمكانات اللازمة للبحوث ولاسيما عن طريق المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل . (طايع ،١٤:٢٠٠٠)

وفي نطاق الجهود اليمنية أيضا نجد أن" المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، المنعقد في ١١ – ١٣ أكتوبر ٢٠١٠م نلاحظ أن هذا المؤتمر تضمنت احدي الدراسات التي عرضت فيه معالجات تتعلق بقضايا وسياسات التعليم العالي في اليمن والسعي لتطويرها وربط مخرجاتها بحاجات التنمية ومتطلبات النهوض والتطور والتحديات الرئيسة التي تواجه التعليم العالي ومجال الموارد البشرية والمادية ، ومجال الأهداف ومجال الإدارة والبحوث العلمية من حيث ضرورة قيام الجامعات اليمنية بوضع خطة واضحة للبحث العلمي ترتبط بخطط التنمية الشاملة في البلاد ، و توفير الإمكانات اللازمة لإجراء البحوث العلمية والعمل على نشرها . فضلا عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية .(العريقي،٣٧:٢٠١٠)

ولمزيد من تسليط الضوء على أهداف وسياسات التعليم العالي ودورها في التنمية ومناقشة ما تختزنه من مضامين صريحة ومباشرة أو غير مباشرة ذات صلة بالتنمية ، وتحديدا فإن مشكلة البحث تتبلور في الأسئلة الآتية :

١- ما أهداف التعليم العالي قبل وبعد الوحدة اليمنية في التنمية ؟

٢- هل الأهداف الواردة في قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لعام ١٩٩٥ وتعديلاته بالقانون رقم (٣٠) لعام ١٩٩٧ وقانون التعليم العالي رقم (١٣) لعام ٢٠١٠ وقانون إنشاء كليات المجتمع رقم (٨) لعام ٢٠٠٦ يشكل موجهات شاملة لدور التعليم العالي في التنمية ؟

٣- ما دور سياسات التعليم العالي قبل وبعد الوحدة اليمنية في التنمية ؟

٤- ما متطلبات تفعيل الدور التنموي للجامعة ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق :

- معرفة مضامين أهداف التعليم العالي المرتبطة بالتنمية قبل الوحدة ومناقشتها.
- معرفة مضامين أهداف التعليم العالي بعد الوحدة والتي وردت في قانون الجامعات اليمنية وقانون التعليم العالي ذات العلاقة بالتنمية .
- معرفة مضامين سياسات التعليم العالي ذات العلاقة بالتنمية قبل وبعد الوحدة ومناقشتها.
- معرفة متطلبات تفعيل الدور التنموي للجامعة .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الشاملة في المجتمع ،. فكلما كانت منجزات التعليم العالي تتلاءم مع متطلبات التنمية في المجتمع ،كلما كانت مؤسسات التعليم العالي تؤدي عملها بنجاح في التنمية بالجمهورية اليمنية .

منهج البحث :

اعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي للوثائق ذات الصلة بأهداف وسياسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ودورها في عملية التنمية.

حدود البحث :

تقتصر حدود البحث في دراسة الوثائق التالية :

- القوانين واللوائح المنظمة للتعليم العالي في الشطرين قبل الوحدة وبعدها في مجال الأهداف.
- التعليمات والنظم واللوائح المنظمة للتعليم العالي في الشطرين قبل الوحدة وبعدها في السياسات التعليمية .
- الدراسات التي تناولت موضوعات الأهداف والسياسات للتعليم العالي قبل الوحدة وبعدها ذات العلاقة بالتنمية .

مصطلحات البحث :

• الهدف:

عرفه (مرعي) انه : نتائج متوقع حدوثها لدى المتعلمين في ضوء إجراءات وقدرات معينه . (مرعي، ١٩٩٦:١٩)

ويعرفه (الخليفة ، ٢٠٠٥،١٠٩): أنه : النتاج النهائي القابل للملاحظة الذي يتوقع من المتعلم بلوغه في نهاية فترة التعليم .

الهدف :النتاجات المتوقع حدوثها في مجال التنمية بفعل الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بالتنمية التي يقوم بها التعليم العالي في الجمهورية اليمنية .

- **السياسات:**

عرف (تقرير التنمية البشرية) السياسات:أنها مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحقق الأهداف وهي : نص معياري مسموع أو مقروء بالنوايا والمبادئ والتطلعات التي يرجو المجتمع أو مؤسسة تحقيقها على مدى زمني طويل أطول من كل خطة زمنية (موجز تقرير التنمية البشرية،١٩٩٨:٢).

السياسات : هو مجموعة القوانين والنظم والتعليمات التي أقرتها الدولة في مجال التعليم العالي ذات العلاقة المباشرة بالتنمية.

- **التعليم العالي:**

كل دراسة أكاديمية في مؤسسة تعليم عالي معترف بها لا تقل مدتها عن سنتين دراسيتين كاملتين أو أربعة فصول دراسية متتالية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها. (قانون التعليم العالي رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠م ، مادة (١))

التعليم العالي :

يقصد بالتعليم العالي في هذا البحث الجامعات والكليات الجامعية الحكومية وكليات المجتمع .

- **الدور:**

يعرف (بارسونز) الدور : مجموعة أفعال الشخص أثناء علاقته مع الأشخاص الأخرى ضمن النظام الاجتماعي (في ، عبد اللطيف،٩٦-٩٧) وعرفه(خالد) " مجموعة من الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينه" (خالد ، ٢٠٠٠:١٢)

الدور:

مجموعة الأنشطة والفعاليات التي تتضمنها أهداف وسياسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية المتوقع حدوثها في مجال التنمية .

التنمية :

عرف (إبراهيم) التنمية بأنها : عملية تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن وتتطلب حشد الموارد والإمكانات المادية ليتنقل المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم ، وهي تشمل مختلف جواب النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يستهدف إحداث تغيرات نوعية بالإضافة إلى التغيرات الكمية وذلك عن طريق الجهود المنظمة . (إبراهيم، ١٩٨٣:١٤٩)

التنمية : مجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتضمنها أهداف التعليم العالي وسياساته المرتبطة بتنمية الإنسانوالمجتمع ومؤسساته المختلفة .

الدراسات السابقة :

١- دراسة تكانين (Tikkanen, 2005)، بعنوان :أثر التعليم عن بعد في التنمية البشرية من وجهة نظر أساتذة الجامعة ،هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التعليم عن بعد في التنمية البشرية من وجهة نظر عينة من أساتذة الجامعة وعددهم (١٢٢) مدرساً ومدرسة .

وخلصت نتائج الدراسة إلى :

- ❖ أن استخدام نظام التعليم عن بعد من النظم التعليمية التعلمية المثمرة والفعالة من أجل تنمية الطالب اجتماعياً وثقافياً وتربوياً واقتصادياً.
- ❖ عدم وجود فروق بين الجنسين في تقدير تأثير نظام التعليم عن بعد في التنمية البشرية.

٢- **دراسة العريقي ٢٠٠٦) بعنوان** : " تقويم دور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة "

توصلت نتائج الدراسة إلى :

- ❖ ضعف دور الجامعات اليمنية في إجراء البحوث التطبيقية الموجه لحل مشكلات المجتمع وتنميته
- ❖ وجود عدد من المعوقات منها ضعف ما يرصد للبحث العلمي من ميزانية

الجامعات اليمنية .

- ❖ عزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات الخدمية المقدمة للمجتمعات المحلية.

٣- دراسة أبو سمرة (٢٠٠٧) ، بعنوان "استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها إلى ما يلبي حاجات تحقيق التنمية الشاملة " هدفت الدراسة إلى استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها إلى ما يلبي حاجات تحقيق التنمية الشاملة ، توصلت نتائج الدراسة إلى :

– وجود محدودية في مجال البحث العلمي والإنتاج العلمي من أجل التنمية الشاملة في فلسطين ، وقد أشارت الدراسة إلى بعض المعوقات التي تحول دون ذلك منها:

– تواضع الميزانيات المرصودة في الجامعات والتعليم العالي للبحث العلمي.

– افتقار الجامعات لمستلزمات البحث العلمي.

– انقطاع الصلة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية.

٤– دراسة با عنقود (٢٠١٠) بعنوان: " ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع".

خلصت نتائج الدراسة إلى:

– أن (٩٠%) من الباحثين الذين شملتهم الدراسة يرون أنه يمكن ربط البحث العلمي بحل مشكلات المجتمع إذا وجدت إستراتيجية محددة للبحث العلمي على مستوى البلاد وحددت أولويات البحوث لمختلف القطاعات الإنمائية.

محاور البحث :تتحدد محاور البحث يما يأتي :

١- أهداف التعليم العالي قبل وبعد الوحدة اليمنية ودورها في التنمية .

٢- الأهداف الواردة في قانون الجامعات اليمنية رقم (١٨) لعام ١٩٩٥ وتعديلاته بالقانون رقم (٣٠) لعام ١٩٩٧ وقانون التعليم العالي رقم (١٣) لعام ٢٠١٠ وقانون إنشاء كليات المجتمع رقم (٨) لعام ٢٠٠٦ يشكل موجهات شاملة لدور التعليم العالي في التنمية .

٣- دور سياسات التعليم العالي قبل وبعد الوحدة اليمنية في التنمية .

٤- متطلبات تفعيل الدور التنموي للجامعة .

الخلفية النظرية :

يلعب تحديد الأهداف في أي مجال من المجالات وفي مجال التربية والتعليم تحديداً بمراحله ومستوياته المختلفة دوراً أساسياً في فعالية وكفاية هذه العملية ، فأهداف التعليم تحدد الوسائل والأساليب والطرائق وجميع أشكال وأنواع النشاطات التعليمية ، ومن هذا المنطلقات وغيرها يحتل تحديد الأهداف في العملية التربوية أهمية خاصة بل لعله ضرورة لأبد من الالتزام بها للوصول بالفعل التربوي إلى تمام نمائه .

وتبرز أهمية الأهداف وضرورتها في جميع الأمور المتعلقة بالعملية التعليمية وعلى وجه الخصوص فيما يخص السياسة التعليمية والأستاذ والطالب وتطوير المعرفة والتنمية والتطوير . (التل ، ١٩٩٧:١٢٥)

ويهمنا هنا التركيز على أهمية الأهداف وضرورتها على السياسة التعليمية وأهمية الأهداف وضرورتها لعملية التنمية والتطوير في المجتمع .

إن السياسة التعليمية هي التي تنظم التعليم ، وهي عبارة عن قواعد وأنظمة وتعليمات ، تطور باستمرار ، من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة ، وتوجه هذه السياسة بما تنطوي عليه من القواعد والنظم والتعليمات العملية التعليمية في اتجاهات واضحة ومشتركة من أجل إعداد المواطن الصالح ، وتظهر أهمية تحديد الأهداف في السياسة التعليمية كون الأهداف هي التي تحدد بنية النظام التعليمية وبرامجه ومناهجه ووسائله وأساليبه ومواصفات التعليم المتلائم مع واقع المجتمعات وتطلعاته المستقبلية وهي التي ترسم صورة الإنسان المراد إعداده وتطوره ومجمل الأنشطة التعليمية .

كما تبرز أهمية تحديد الأهداف في مجال التنمية والتطوير من منطلق النظرة إلى التعليم في الوقت الراهن باعتباره عملية استثمار للرأسمال البشري من أجل تحقيق التنمية والتطور للفرد والمجتمع والدولة ، ، ويهتم التعليم كما هو معروف بتطوير رأس المال البشري

الذي يلبي حاجات المجتمع ومتطلباته من القوى العاملة المدربة والقادرة على الإنتاج والإبداع والتوافق مع التغير الدائم والمستمر في المعرفة والتكنولوجيا ، ومن هنا تبرز أهمية الأهداف كونها توجه عملية إعداد الرأسمال البشري وفق حاجات المجتمع وفلسفته وقيمه ومثله كما تبرز هذه الأهمية من خلال تطوير السياسة التعليمية وربط التعليم بحاجات المجتمع ومتطلباته الحالية والمستقبلية وتطوير السياسة التعليمية وربط التعليم بحاجات المجتمع ومتطلباته الحالية والمستقبلية وتطوير نوعية التعليم ، وبالإضافة إلى ما ذكر سابقاً حول أهمية تحديد الأهداف نشير إلى أن أهمية الأهداف تكمن في رسم الخطط التعليمية واختيار الخطط التعليمية المناسبة واختيار الأنشطة التعليمية المناسبة واختيار استراتيجيات وأساليب التدريس والتقويم السليم .

ومن العوامل المؤثرة في تحديد الأهداف هي :

(الفلسفة التربوية ، النظرة إلى الطبيعة الإنسانية ، العوامل الاجتماعية والسياسية ، وثقافة المجتمع وحركته ، خصائص العصر ونوع المؤسسة التعليمية أو المرحلة التعليمية) (الحيلة،٢٠٠٣:٦)

ويهمنا الإشارة إلى عاملين هما : خصائص العصر ونوع المؤسسة فمن حيث خصائص العصر فأن عصرنا الراهن يتميز بخصائص عديدة من أهمها ، أنه عصر التفجر المعرفي ، عصر العلم والتكنولوجيا ، عصر الاتصالات والمواصلات السريعة ، عصر غزو الفضاء ، وعصر التغيير الاجتماعي السريع ، عصر التكامل بين العلم والعمل وعصر السيطرة الاقتصادية للقطب الواحد الممثل بالعولمة في إبعادها المختلفة أما ما يخص نوع المؤسسة فحديثنا هنا يتعلق بمؤسسات التعليم العالي ومن أهم محددات هذا التعليم : نوع المتعلمين ، الخريجين ، ومواقع هذه المؤسسات في البيئات وما ستتعبه من أهداف على أساس هذه البيئات ... ألخ .

إن من الأمور المرتبطة بالأهداف هي معايير صلاحية هذه الأهداف ومصادر اشتقاقها ، ومن حيث معايير صلاحية هذه الأهداف فيمكن الإشارة سريعاً إلى المعايير الآتية :

- الاستناد إلى فلسفة تربوية سليمة .

- الاستناد إلى فلسفة اجتماعية سليمة ، واقعية وممكنة التحقيق بمعنى أنها تعترف بالواقع ولا تستلم له ، تسند إلى أسس نفسيه سليمة ، ديمقراطية تكون نتاجاً لمشاركة كل من له صلة بالعملية التربوية .
- متناسقة وليس متعارضة ،إمكانية ترجمتها إلى أنشطة محددة وأن تكون شاملة .
- دراسة مقترحات المتخصصين في المادة .
- تحليل ودراسة فلسفة المجتمع وحاجاته (الحيلة،مرجع سابق:١٣).
- **أما من حيث مصادر اشتقاقها فيمكن الإشارة سريعاً إلى أهمها وهي :**

١- الفلسفة التربوية والاجتماعية.

٢- طبيعة المادة الدراسية .

٣- طبيعية المتعلم .

٤- ظروف البيئة والمجتمع .

٥- طبيعة المتعلمين وطبيعة المواد الدراسية .

٦- القيم الروحية والخلقية والإطار القومي والمقومات التاريخية المجتمع.(سعادة،٢٠٠١:٧) .

ومن أهم المبادئ التي ينبغي أن تراعى عند صياغة الأهداف هي :

١- أن تكون الأهداف نتيجة دراسات علمية : بمعنى أن تصاغ الأهداف بصور تتفق مع نتائج البحث العلمي والدراسات الإنسانية التي أجريت على المتعلمين.

٢- أن تركز على إحداث التغيرات المطلوبة في الفرد و المجتمع : من خلال تكوين اتجاهات والعادات المرغوب فيها في المجتمع عن طريق نشر الأفكار الجديدة بين الناس والوعي بمختلف أنواعه.

٣- أن يراعي البعد المستقبلي في مختلف أنشطتها ومساراتها . (الربيعي،٢٠٠٦:٨٩)

وبقدر ما تتميز به عملية تحديد الأهداف من أهمية وضرورة للعملية التعليمية والتنموية فأن السياسات التعليمية لا تقل أهمية عنها .. وتكمن أهمية وضرورة تحديد السياسات التعليمية لمؤسسات التعليم العالي في مجال التنمية في تحديد السياسات في مجال القبول في هذه المؤسسات ، وفي مجال البحوث وفي مجال التوسع والتنوع للمؤسسات وفي

مجال التعامل مع مؤسسات الدولة المختلفة وفي مجال تأهيل الكادر والابتعاث للخارج واستقطاب الكادرات غير المحلي ... ألخ .

وبعد استعرضنا للخلفية النظرية لمشكلة البحث وهي الأهداف التعليمية والسياسات عموماً والتعليم العالي خصوصاً سنناقش أهداف التعليم العالي وسياساته في الجمهورية اليمنية استناداً إلى أسئلة البحث.

- **المحور الأول والثاني :**

❖ أهداف وسياسات التعليم العالي الحكومي ودورها في التنمية :

❖ و الأهداف الواردة في قانون الجامعات اليمنية وقانون التعليم العالي وقانون إنشاء كليات المجتمع يشكل موجهات شاملة لدور التعليم العالي في التنمية :

تعود بدايات ظهور التعليم العالي في الشطر الجنوبي من اليمن إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين ، إذ ظهر ولمدة سنتين دراسيتين بعد الـ G.C.E في كلية عدن بهدف الحصول على شهادة المستوى العالي لشهادة G.C.E .

وبعد الاستقلال نادى أول وزير للتربية والتعليم في حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية إلى قيام جامعة في البلاد في ضوء الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية العامة ، ودعا إلى قيام لجنة أهلية تساهم في بناء كلية عليا للتربية وذلك كنواه لهذه الجامعة . (كرامة،١٩٩٤:٥٦)

وفي ديسمبر ١٩٧٠م تم فتح كلية التربية كأول مؤسسة تعليمية جامعية في الجمهورية وصدر القرار الوزاري رقم (٥٤) لعام ١٩٧٤م بشأن تنظيم كلية التربية العليا وقد حدد هذا القرار أهداف الكلية على النحو التالي :

* إعداد مدرسين مؤهلين تأهيلاً أكاديميا وتربويا ومسلكياً وفقاً لمبادئ الثورة الوطنية الديمقراطية لسد حاجة المدارس الإعدادية والثانوية من المدرسين .

* عقد دورات دراسية وتدريبية للمعلمين في مواد مختلفة لكافة المراحل بهدف رفع مستوياتهم وزيادة معارفهم وخبراتهم .

* القيام بالدراسات والأبحاث التربوية والتعليمية للإسهام في تطوير التعليم في الجمهورية . (كرامة ، مرجع سابق،٥٧)

نلاحظ من هذه الأهداف أنها تضمنت دوراً تنموياً مناطاً بكلية التربية يتعلق بإعداد كادر التدريس قبل الخدمة وتدريب كادر التدريس أثناء الخدمة والقيام بأبحاث تسهم في تطوير التعليم وفي عام ١٩٧٥م صدر القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٧٥م بشأن إنشاء جامعة عدن وحدد القانون تسعة أهداف للجامعة منها :

- خلق الكوادر العلمية والتكنيكية والإدارية والاقتصادية والسياسية والثقافية من أبناء الشعب اليمني .
- تنظيم الأبحاث العلمية وذلك ربطها وثيقاً مع متطلبات الإنتاج المواد والنشاط الاجتماعي المنصوص عليها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والتركيز على الأبحاث التطبيقية الهادفة ، إلى تطوير الإنتاج في مختلف القطاعات وإلى اكتشاف ثروات البلاد وتطوير طرق استثمارها.
- إعداد الطلاب بصورة تضمن مساهمتهم الفعالة والكبيرة في التطور العام للمجتمع وذلك من خلال اشتراك الهيئة التعليمية والطلاب في النشاطات التعليمية وفي الاتجاهات العلمية والإنتاج في موقف واحد . (كرامة،مرجع سابق،٥٨)

نلاحظ هنا أن هذه الأهداف تضمنت نصوصاً صريحة حول دور الجامعة في التنمية سواءً في مجال تأهيل الكادر أو إجراء البحوث وخدمة المجتمع أو المشاركة في عملية الإنتاج في المؤسسات وخدمة المجتمع أو المشاركة في عملية الإنتاج في المؤسسات من خلال خلق علاقة مباشرة بين الجامعة وهذه المؤسسات وفي عام ١٩٧٥م أيضاً صدر القانون رقم (٢٣) الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالي وقد حدد لهذا المجلس المهام الآتية :

* اقتراح السياسة العامة لتخطيط وتطوير التعليم العالي .
* وضع القواعد العامة لسياسة القبول في الجامعة .
* وضع اللوائح التنفيذية لتنظيم عمل الجامعة .
* المصادقة على إنشاء كليات جديدة . (كرامة ، مرجع سابق،٥٩)

كما نلاحظ من هذه التسمية أن المجلس لا يختص فقط بالجامعة وكلياتها ولكن قصد به التعليم المتوسط بعد الثانوية العامة ولمدة سنتين في كلية التربية العليا مساق الدبلوم أيضاً حيث استوعبت كلية التربية عند افتتاحها في عام ١٩٧٠م دفعتين من الدارسين دفعة لمساق البكالوريوس ومدته أربع سنوات ودفعة للدبلوم ومدته عامان .

كما تعززت مسؤوليات هذا المجلس بعد إنشاء المعاهد التقنية ولمدة خمس سنوات بعد المدرسة الموحدة ودور المعلمين لمدة أربع سنوات بعد المدرسة الموحدة والمعهد الصحي العالي الذي افتتح في عام ١٩٨١م والذي استوعب خريجي الثانوية العامة وحددت الدراسة فيه من ٢-٣ سنوات .

أما ما يخص أهداف التعليم ، في الشطر الشمالي من الوطن فسنجد أن مفهوم التعليم العالي لم يبرز في السبعينات وإنما أنحصر هذا المفهوم على التعليم الجامعي فقط ، وبالتالي سنعرض هنا أهداف جامعة صنعاء الواردة في قانون التعليم الجامعي رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨م والتي صيغت على النحو التالي :

- ❖ تنمية مقومات الطالب الإسلامية علمياً وتأهيله للقيام بدور المشاركة في البناء والتنمية وتفهم واقع المجتمع ومعالجة قضاياه وفقاً لخصوصياته .
- ❖ توسيع نطاق الدراسة في كافة مجالات التخصص في ميادين المعرفة والثقافة العامة تلبية لحاجات البلاد ومطالب نهضتها والقيام بالبحث العلمي في كافة المجالات وتشجيعه ، وتعريب العلوم والمناهج وتوجيهها للنهوض بالبيئة ومتطلبات التنمية الشاملة وإعداد الكوادر البشرية المتخصصة التي يحتاج لها بناء لدولة والمجتمع وتنمية التقنية وتطويرها في خدمة المجتمع . (أمة الرزاق،١٩٩٩:٤٥)

تلاحظ الباحثة من مضامين هذه الأهداف أن هناك إشارات حول تأهيل الإنسان للقيام بدور المشاركة في التنمية ومعالجة قضايا الواقع والقيام بالبحث العلمي دون تحديد هدفه وربط تعريب العلوم والمناهج بمتطلبات التنمية ، وإعداد الكوادر المتخصصة المطلوبة لبناء الدولة .

وهي كما نرى أهداف فضفاضة غير محدودة وغير دقيقة وتلامس التنمية ملامسة سطحية برغم وجود إشارات حول ربط البرامج الدراسية بحاجات البلاد وإن كانت الإشارة أردفت بها لفظ كافة المجالات ولم يفهم موضوع التعريب للمناهج والعلوم وتوجيهها للنهوض

بالبيئة ومتطلبات التنمية . فماذا يجري حالياً في كلية الطب وهي كلية تنموية ؟ الدراسة فيها ما زالت باللغة الإنجليزية .

أما إذا تناولنا أهداف التعليم العالي بعد الوحدة نجدأنأول قانون صدر هو قانون الجامعات اليمنية رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م والتعديلات المتكررة فيه ، وكذا صدور قانون التعليم العالي رقم (١٣) لعام ٢٠١٠م، ونلاحظ أن القانونين تضمنا أهدافاًأشارت بعضاً منها إلى علاقة التعليم العالي بالتنمية حيث ورد في قانون الجامعات ما يأتي :

١. إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة لتلبية احتياجات البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء .

٢. تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف مجالات المعرفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي ، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية .

٣. الاهتمام بتنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطورها والاستفادة منها في تطوير المجتمع .

٤. تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد ، بما يكفل التفاعل المتبادل والبناء للمعارف والخبرات الموارد المشاركة التي تكفل الإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة في البلاد .

٥. تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة والمختلفة.

٦. المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات أجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وتقديم النماذج والتجارب لحل المشاكل المختلفة .

٧. رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص وذلك من خلال المساهمة في برامج الأعداد والتأهيل أثناء الخدمة . (قانون الجامعات اليمنيةرقم ١٨,١٩٩٥)

وورد في قانون التعليم رقم (١٣) لعام ٢٠١٠م مادة (٥) بعضاً من الأهداف الآتية :

١- إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول العلم والمعرفة المختلفة بما يلبي حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة

٢- تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه .

٣- أ- الإسهام في تنمية المعرفة الإنسانية .

ب- إكساب الدارسين مهارات التفكير العلمي والإبداعي ومهارات حل المشكلات .

٤- المساهمة في تطوير خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية من خلال الدراسة والتقييم الأكاديمي

واستناداً إلى هذين القانون يننجد أن الدولة أعلنت أهدافاً موحدة للتعليم العالي والجامعي بعد تحقيق الوحدة، في القانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥ م ، وعلى الرغم من التعديلات المتعاقبة التي طرأت على هذا القانون، وذلك بصدور القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧م وتعديلات أخرى بالقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠م ، وكذا ما طرأ من تعديل بصدور القانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٠، واستحداث المجلس الأعلى للجامعات، الذي يعنى برسم السياسة الوطنية للتعليم العالي. وصدور اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات ٢٠٠٦، وكذا إقرار الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الجامعي ٢٠٠٦. ومع ذلك ظلت أهداف التعليم الجامعي جامدة دون أي تغيير جوهري يذكر، بل أن ما طرأ على الأهداف من تعديل في الصيغة الأخيرة للقانون، رقم (١٣) لعام ٢٠١٠ ، قد اقتصر على مجرد اختزال منظومة الأهداف من (٢٠) هدفاً، إلى عشرة أهداف فقط، أكثر من كونه تطويرا لهذه الأهداف، على الرغم من كثرة التحديات والمستجدات التي يشهدها التعليم العالي، في اليمن، وفي البلاد العربية، بل وفي العالم بأسره، وخاصة فيما يتعلق بالمستجدات الناجمة عن متطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وغير ذلك من الاتجاهات الفكرية المعاصرة التي أحدثت تغييرات جوهرية في التعليم العالي.(الهبوب ،٢٠١٢: ١٢)

وحيث أن التعليم العالي يتضمن مؤسسات التعليم التي تقبل الطلبة حاملي الثانوية العامة ومدة الدراسة فيها سنتين إلى ثلاث سنوات ، فقد صدر قانون ينظم هذا النوع من التعليم وهو القانون رقم (٥) لعام ١٩٩٦م الذي نص على :

إنشاء كلية للمجتمع في كل من صنعاء وعدن وقد عرفها القانون بأنها الكليات التي تنشأ لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية المتوسطة في المجالات المختلفة وحددت أهدافها بما يلي:

١. إعداد كوادر متوسطة لتأمين متطلبات التنمية من القوى البشرية ذات الكفاءات التقنية والفنية والمهنية .

٢. ترسيخ مبدأ مشاركة المجتمع في نشر التعليم .

٣. إنشاء نظام تعليمي يتميز بالمرونة والتكيف مع التقنيات الحديثة ومؤشرات سوق العمل .

٤. الإسهام في تنشيط التدريب والتأهيل للارتفاع بالمستوى العلمي والمهارى لأبناء المجتمع . (التعليم العالي ومتطلبات التنمية ،٦٠) .

وفي صيف ١٩٩٨م صدر القرارات الجمهورية رقم (١٩٣ ، ١٩٤) بإنشاء كليتي المجتمع في صنعاء وعدن ، وإذا ما طالعنا في نصوص هذه الأهداف الخاصة بكليات المجتمع وهي الكليات التي تقبل الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية ، أو ما يعادلها سنجد أن الهدف الأول يتضمن نصاً صريحاً بدور هذا التعليم في التنمية والهدف الثالث بشكل جزئي .

بعد استعراض أهداف القوانين الثلاثة وتعليق (الهبوب) عليها نلاحظ أن الأهداف ذات الصلة المباشرة بعبارات التنمية هدفين ، وهدف خاص باحتياجات البلاد ،وهدف مرتبط بحل المشاكل المختلفة ، وهدفين بتأهيل الكوادر قبل الخدمة ورفع كفاءة العاملين في أثناء الخدمة . وهي إجمالاً تشكل ٢٥% من إجمالي الأهداف المعروضة .

وهذا يستدعي إعادة النظر في هذه الأهداف وصياغتها جميعاً بمضامين تنموية ، كون الجامعة مؤسسة معنية بالشأن التنموي بوظائفها الثلاث : "التدريس والبحث وخدمة المجتمع" فهي تدرس كادر المستقبل وتبحث في مشكلات المجتمع وتسهم في تنمية الثقافية والفكرية .

إننا إذا ما حاولنا مناقشة الأهداف الواردة في القوانين المشار إليهامن حيث العوامل التي أثرت في صياغتها وتحديدها والتي سبق وأن ذكرت سنجد أن من أهم العوامل التي ينبغي أن يستند عليها في تحديد هذه الأهداف هي الفلسفة التربوية للمجتمع اليمني .. فهل توجد فلسفة تربوية متفق عليها في المجتمع اليمني ؟ أن الوثيقة الوحيدة التي تضمنت إشارة صريحة لفلسفة صريحة لفلسفة التربية في اليمن هي وثيقة القانون العام للتربية والتعليم الذي أقره مجلس النواب في ١٩٩١م وصدر به قانون يحمل رقم (٤٥) لعام ١٩٩٢م ما زال غير معتمد بشكل رسمي في التعامل معه في مختلف أنشطة وزارة التربية والتعليم .

وإذا ما أردنا تقيمها من زاوية معايير صلاحية الأهداف سنجد مرة أخرى أن أهم معايير الصلاحية هي الاستناد إلى فلسفة تربوية سليمة .. وهذا قلنا رأينا فيها وإذا ما رغبنا في تقييمها من حيث مصادر اشتقاقها سنجد في مقدمة مصادر الاشتقاق هي الفلسفة التربوية والاجتماعية .. وهما الغائبات فعلياً في واقع التربية والتعليم بمستوياتها المختلفة .

أن هذا يدعونا إلى إظهار – فلسفتنا التربوية علناً وتدقيق مضامينها وأسسها ومبادئها لتكون المرشد والموجه والمنارة لعملنا التربوي في مختلف مجالاته ومستوياته وأطره .. ورغم ضرورة هذه المسألة فلا ضير من الإشارة إلى المساهمة التي قدمت في تقرير التعليم الجامعي " التقرير المرجعي " الذي قدم في المؤتمر الرابع الخاص بالتعليم العالي ومتطلبات التنمية حيث وردت فيه إشارات هامة ومحددة تتعلق بأهداف التعليم العالي الأكثر قدرة على تمكين التعليم العالي من لعب دور فعال في التنمية حيث نلاحظ ما يلي :

طالبت هذه المساهمة بضرورة تحديد وتطوير أهداف مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء متطلبات المجتمع اليمني ، وطالبت بتأمين فرص التعليم للأفراد وفقاً لاحتياجات التنمية ودعت إلى تحسين الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم الجامعي من خلال رفع تفاعلها مع التنمية وقضايا تطور المجتمع وانطباق مخرجاتها كما وكيفاً مع احتياجات التنمية .

وحثت على توسيع قاعدة التعليم الجامعي وتنويع برامجه ، وتزويده بنظم مرنة ، كل ذلك من أجل خدمة قضايا التنمية ، كما طالبت بأن تسخر مسيرة البحث العلمي لخدمة برامج التنمية .. كما دعت هذه المساهمة بإشارة واضحة للتعليم العالي هنا وليس الجامعي ، دعت لتنويع مسارات التعليم العالي بما يتناسب ويتلاءم مع احتياجات سوق العمل إضافة إلى دعوتها للتوسع في المعاهد التقنية وكليات المجتمع . (التعليم العالي ومتطلبات التنمية، مرجع سابق ،٢٦-٢٧)

إن هذه المضامين ذات الصلة المباشرة والصريحة لهذه المساهمة في مجال أهداف التعليم العالي ودورها في التنمية جدير بأن تكون محل مناقشة كبديل للصيغ الراهنة لأهداف الجامعات اليمنية

و هذه المساهمة جاءت كضرورة لإعادة النظر في الأهداف الراهنة للتعليم الجامعي كون هذه الأهداف لم تترجم إلى برامج عملية وعدم ملامسة بعضها لواقع المجتمع اليمني وخصوصياته . (التعليم العالي ومتطلبات التنمية ،مرجع سابق،٢٨)

إن هذه المعطيات المستقاة من الوثائق الرسمية حول أهداف التعليم العالي تجيب على أسئلة البحث (٢,١) الخاصة بدور الأهداف في التنمية وفيما إذا كانت تشكل موجها شاملاً لأنشطة التنمية . وتوضح هذه المعطيات أن دور العديد من هذه الأهداف هامشياً وضعيفاً وأن هذه الأهداف لا تشكل موجها شاملاً لأنشطة التنمية كما أن هناك ضرورة ملحة لإعادة صياغة هذه الأهداف وملامستها بشكل مباشر لمتطلبات واحتياجات التنمية .

- **المحور الثالث :**

❖ **سياسات التعليم العالي الحكومي قبل وبعد الوحدة :**

إذا انطلقنا من فهمنا لسياسات التعليم العالي التي وردت في الخلفية النظرية في الصفحات السابقة وحددناها مثلاً : بالسياسات المرتبطة بالقبول في مؤسسات هذا التعليم ذات الارتباط بالتنمية ، وبالسياسة البحثية ذات الخدمة الفعلية للتنمية وبسياسة الإنشاء والتوسع والتنوع في منشآت ومؤسسات التعليم العالي وخدمتها للتنمية وبسياسة التعامل مع مؤسسات الدولة الحكومية ومؤسسات القطاع العام ، والخاصة من حيث دور هذه المؤسسات العلمية كجهات استشارية وخاصة كجامعات وكمؤسسات بحثية تسهم في حل المشكلات المباشرة التي تعاني منها هذه المؤسسات ، وكذا السياسة الخاصة بتأهيل الكادر ما دون الدكتوراه وترقيه الكوادر الحاصلة على الدكتوراه وسياسة التفرغ العلمي وسياسة الابتعاث إلى الخارج وسياسة الاستقطاب للكادرات الشقيقة والصديقة وسياسة التعامل مع الخطط الدراسية والبرامج التعليمية وسياسة الجامعة مع الجامعات اليمنية والجامعات الشقيقة والصديقة وسياستها في خدمة المجتمع ولعب دورها التثقيفي والتنويري ... ألخ .

إذا انطلقنا من هذه السياسات المعتمدة والمتنوعة سنجد أن مؤسسات التعليم العالي في الشطر الجنوبي سابقاً وجامعة صنعاء في الشطر الشمالي سابقاً تفاوتت في موقفها من هذه السياسات ، فعلي سبيل المثال اعتمدت جامعة صنعاء سياسة الباب المفتوح للقبول في كليات الجامعة ، ولم تفعل ذلك جامعة عدن والمؤسسات غير الجامعية وما بعد الثانوية

(كليات التربية ، مساق الدبلوم ، المعهد الصحي العالي المعاهد التقنية)(موجز تقرير التنمية، مرجع سابق،٩).

وفي السياسة البحثية اعتمدت جامعة عدن ارتباط البحوث بخدمة قضايا التنمية وتحقيقاً، لذلك أقيمت العديد من الندوات في كليات الزراعة – المهمة بعد الوحدة .. ولم يلمس ذلك بنفس الحجم والتنوع في الأبحاث في جامعة صنعاء .

أما في سياسة تأهيل الكادر وخاصة ما قبل الدكتوراه فقد تميزت جامعة صنعاء بمرونة الحركة وسرعتها من ناحية تأهيل هؤلاء الكوادر ولم تكن حركة التأهيل في جامعة عدن بنفس المرونة والسرعة.

كما أن سياسة التوسيع في منشآت الجامعة وتنوع كلياتها نجد أن جامعة صنعاء توسعت في المحافظات من خلال إنشاء كلية التربية وافتتحت كليات للعلوم والآداب وسبقتها جامعة عدن في افتتاح كليات الزراعة والطب والهندسة ولم تفتح كليات العلوم والآداب ، ولم توسع من نطاق خدماتها في المحافظات جميعها باستثناء أربع محافظات هي : حضرموت ، ولحج ، وأبين وشبوه أنشئت فيها كليات للتربية بمساق الدبلوم حتى ٨٩/ ٩٠م .

كما تميزت جامعة عدن بسياستها الخاصة بالاستقطاب للكوادر الشقيقة وكوادر الدول الصديقة حيث اتسمت سياسة جامعة عدن بالاعتماد على الذات مع الاستفادة المحدودة والضيقة من كوادر الدول الصديقة وتحديداً الدول الاشتراكية والهند .

إن أهم السياسات ذات الارتباط المباشر بالتنمية هي سياسة القبول في كليات الجامعة والمعاهد المتوسطة والسياسة البحثية وتحديداً أولويات البحوث ومجالاتها وحاجات الدولة لها والسياسة الخاصة بالارتباط مع مؤسسات الدولة في قطاعاتها الحكومية والعامة والمختلطة والخاصة – والتي تلمس أن جامعة عدن شكلت حالة متقدمة بالمقارنة مع جامعة صنعاء .

أما ما يخص سياسات التعليم العالي بعد الوحدة .. فتشير المعطيات أن السياسات المختلفة التي سبقت الإشارة إليها لم تكن في خدمة التنمية ولم تلعب دوراً فعالاً ونافعاً لها ، فعلى سبيل المثال ورد في البرنامج العام للحكومة المقر من مجلس النواب في ١٩٩٧/٦/١٢م ما يلي :

١. " إعطاء اهتمام أكبر لمجال التعليم المهني والفني وتبني سياسة تعليمية تربط المخرجات التعليمية بمتطلبات التنمية التي تزداد تنوعاً ، وترتدي طابع التجدد ، وترتبط بمستجدات العلم والتكنولوجيا وتطبيقات العصر " (البرنامج العام للحكومة،١٩٩٧:١١٣)

إن هذه المهمة الواردة في هذا البرنامج واستخدام لفظ تبني يعني أنه لا توجد سياسة تعليمية محددة وواضحة تربط المخرجات التعليمية بمتطلبات التنمية . كما نجد في هذا البرنامج أيضاً وتحت عنوان السياسة التعليمية النص التالي :

٢. " مراجعة سياسة التعليم الجامعي وتطور أراء الجامعات في رفد أداء مهام التنمية وفي قيامها بأنشطة البحث العلمي " (عبد الرحمن،١٩٩٩:٢٧٤)

إن لفظ مراجعة تعني الوقوف أمام السياسة الراهنة للتعليم الجامعي والعالي وإعادة النظر فيها والوقوف أمام سلبياتها وايجابياتها .. وفي هذا السياق أشار تقرير التعليم الجامعي " التقرير المرجعي " المقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع الخاص بجودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية، أشار إلى أنه " من أجل تحقيق أهداف الجامعة ، والتغلب على المعوقات والتحديات التي تعاني منها وتواجهها حركة التعليم الجامعي فمن الأهمية بمكان اعتماد سياسات وإجراءات توجه حركة التعليم الجامعي في اليمن وتنظم تفاعل أجزائه وأنشطته .

كما أن هذا التقرير أكد وبصورة واضحة أن التعليم الجامعي خالٍ من سياسات معلنة ومحددة للالتحاق بالجامعات اليمنية وانفصال القبول بالجامعات عن احتياجات التنمية وسوق العمل ، واعتماد القبول في الجامعات الأهلية على معيار القدرة المالية.

وفيما يخص البحث العلمي والدراسات العليا أشار التقرير إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجامعات اليمنية ، وأن غالبية الأبحاث تتم بطريقة فردية وبقصد الترقية بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته. وأن العلاقة بين البحث العلمي واحتياجات التنمية لا تزال واهية وضعيفة ، فمعظم مشروعات وبرامج التنمية في اليمن تعتمد على ما يتم إنجازه من الخارج بواسطة (بيوت الخبرة) (أو الشركات العالمية المتخصصة)

وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة للجامعات وهي خدمات التثقيف والتنوير للمجتمع فقد أكد التقرير أنها غائبة ، وفيما يخص تأهيل الكادر ووفرته في مختلف التخصصات يشير التقرير إلى ضعف الإمكانيات المتاحة لإعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وعدم توافر أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات الدقيقة ونقص أعضاء هيئة التدريس الكمي

والنوعي في معظم الجامعات اليمنية ، وفيما يخص السياسة التدريسية السائدة في الجامعات اليمنية يشير التقرير إلى التركيز على التدريس النظري وضعف الجانب العملي والتطبيقي وضعف التطبيقات والميدانية .

وحول سياسة العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الدولة والجامعات أكد التقرير على ضعف التعامل والتكامل بين أجزاء ومكونات كل جامعة والجامعات ككل وضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي والقطاع الخاص . من حيث الانفصال التام بين ما تريده الدولة وكذا مؤسساتها والقطاع الخاص وبين ما تقوم به الجامعات من بحوث. (العريقي،مرجع سابق)

إن هذه النصوص المستقاة من وثائق رسمية من قبل الحكومة والتقرير المرجعي تبين بجلاء أن هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في مجمل السياسات الراهنة للتعليم العالي والجامعات الحكومية ، والمعاهد التقنية المتوسطة وفي الدراسات العليا .

كما أن هذه التقييمات الرسمية تؤكد أن مجمل السياسات الراهنة للتعليم العالي لا تخدم التنمية ، وأن دورها في تلبية متطلبات احتياجات المجتمع التنموي ضعيف وهامشي وحتى ما يتعلق بسياسة المجلس الأعلى للجامعات فيما يخص إنشاء الجامعات الجديدة فقد اعتمدت سياسة الباب المفتوح في إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية .(الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية (٢٠٠٦:٣٦)

إن مجمل هذه المعطيات حول سياسات التعليم العالي المستقاة من الوثائق الرسمية تجيب على سؤال البحث رقم (٣) الخاصة بدور سياسات التعليم العالي في التنمية وفيما إذا كانت تشكل مرشداً لأنشطة التنمية ، حيث تبين هذه المعطيات أن دور هذه السياسات هامشي وضعيف وأنها شكلت مصدر إرباك وإضعاف لدور التعليم العالي في التنمية وقادته إلى اتجاهات معاكسة .

بعد الإجابة عن أسئلة البحث (٣,٢,١) والخاصة بواقع أهداف وسياسات التعليم العالي الحكومي ودورها في التنمية سنستعرض الآن أهداف وسياسات التعليم العالي المقترحة .

- **المحور الرابـع :**

❖ **متطلبات تفعيل الدور التنموي للجامعة :**

❖ **الأهداف المقترحة :**

سبق الإشارة إلى مشروع الأهداف التي تضمنها تقرير التعليم الجامعي المقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع الخاص بجودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المنعقد في أكتوبر ٢٠١٠،والتي بينا أنها تحوي مضامين تلامس بشكل أفضل وأقوى متطلبات واحتياجات التنمية ، وهناك دراسات أخرى عربية تناولت الأهداف التي ينبغي أن تحققها الجامعة ومؤسسات التعليم عموماً في مجال التنمية ، فعلى سبيل المثال ، من الأهداف التي تبنتها إحدى الدراسات العربية ذات الارتباط المباشر بالتنمية هي الأهداف التالية :

- توفير كادر من المشرفين الأكاديميين المتخصصين للإشراف على عملية التعليم.
- توفير المقررات الدراسية الجديدة والمصممة خصيصاً للدارسين في الجامعة بأسعار معقولة.
- توفير البنية التحتية التي يتطلبها التعليم الجامعي.
- الإسهام في حل المشكلة الناجمة عن عجز المؤسسات التقليدية من تلبية التعليم للجميع.
- توفير فرص التعليم لمن فأتتهم فرص التعليم الجامعي لسبب من الأسباب.
- تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من جميع الطبقات دون تمييز.
- توفير فرص التعاون والبحث العلمي بين المؤسسات التعليمية المختلفة.
- تنمية أعضاء هيئة التدريس والعلماء والباحثين محلياً .
- زيادة الاهتمام بالبحوث التطبيقية وربطها باحتياجات التنمية .
- التوسع والتنوع في منشآت ومؤسسات التعليم الجامعي .
- الاهتمام بالدراسات العملية. (الفرا ،٢٠٠٧: ١١)

كما أن من الأهداف ذات الصلة المباشرة التي تثبتها دراسة أخرى هي : –

- دعم البحث العلمي .
- العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية والطاقة البشرية العاملة.
- رفد المجتمع بالقيادات المدربة والمسئولة.
- إثراء الحياة الفكرية من خلال عقد المؤتمرات والندوات الثقافية.
- المشاركة في وضع السياسة والخطط الموجه للتنمية .
- المشاركة المنظمة مع مختلف القطاعات في تخطيط وتنفيذ المشروعات .
- تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في إجراء البحوث .
- الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والقومية .
- متابعة تنفيذ نتائج البحوث .
- نشر الأفكار التي تغير المجتمع . (دروزة ، ١١٩:٢٠٠١)

وبالاستفادة من هذه التصورات للأهداف الخاصة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى نضع الصيغ المقترحة التالية للأهداف :

١. تأمين فرص التعليم العالي لأفراد المجتمع وفقاً لاحتياجات التنمية وسوق العمل وفي التخصصات ذات الطلب الملح .

٢. تطوير وتنويع مؤسسات التعليم العالي وفتح مسارات متكاملة واستحداث منشأة جديدة تلبي احتياجات البيئات المختلفة وخصوصياتها الطبيعة والاقتصادية .

٣. المشاركة في وضع السياسة والخطط الموجهة للتنمية .

٤. زيادة الاهتمام بالدراسات العملية والبحوث التطبيقية وربطها بخطط ومتطلبات التنمية .

٥. المشاركة المنظمة مع مختلف القطاعات الحكومية والعامة والخاصة في تخطيط وتنفيذ المشروعات.

٦. تنمية أعضاء هيئة التدريس والعلماء والباحثين محلياً .

٧. متابعة تنفيذ نتائج البحوث والدراسات الميدانية .

٨. تطوير الحركة الفكرية ودعم الأنشطة الثقافية في المجتمع .

٩. تطوير محتوى التعليم العالي وأساليبه في ضوء الانفجار المعرفي وتطبيقاته المختلفة ، ومما يؤذي إلى بناء الشخصية المعاصرة ويفي باحتياجات المجتمع حالياً ومستقبلاً .

١٠. تحقيق درجة عالية من الكفاءة والفاعلية للتعليم العالي ، ورفع مستوى الأداء العلمي والإداري والطلابي ، في ضوء معايير الكفاءة الداخلية الكمية والكيفية .

١١. تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي .

١٢. تنمية الكوادر الوطنية وتشجيعها وفتح المجال أمامها وتدريب القيادات الإدارية والفنية والتعليمية والاستفادة من الكوادر الوطنية في إجراء البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات إلى الجهات ذات العلاقة .

❖ السياسات المقترحة :

إن القضايا الملحة والتي بحاجة ماسة إلى تحديد ووضوح ودقة السياسة التعليمية للتعليم العالي وذات الصلة المباشرة بالتنمية هي قضايا : القبول ، أولويات البحث العلمي ، التعامل مع مؤسسات الدولة والقطاعات المختلفة ، التوسعات الإنشائية ، التنوع في برامج التأهيل للكادر المحلي ، الابتعاث إلى الخارج ، الدراسات العليا ، البرامج الدراسية ذات الاحتياج التنموي ، التمويل ، النظم الإدارية والمالية ، المناهج والخطط الدراسية .

وبالاستفادة من خبرات الآخرين وتجربة جامعة عدن ومقترحات تقرير التعليم الجامعي المشار إليه سابقاً نضع الصيغ المقترحة التالية في مجال السياسات التعليمية للتعليم العالي :

١. اعتماد معايير موضوعية لقبول الطلاب وتوزيعهم على الكليات والتخصصات في ضوء الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات والمعاهد المتوسطة وكليات المجتمع ، وبما يتناسب واحتياجات التنمية وسوق العمل من القوى العاملة ، ومن هذه المعايير امتحان المنافسة .

٢. اعتماد سياسة بحثية واضحة ومحددة تبين فيها أولويات البحث وأهميتها وضرورتها للقطاعات التنموية المختلفة وذلك في إطار إستراتيجية معتمدة ومقره من المجلس الأعلى للجامعات اليمنية .

٣. وضع جملة من المؤشرات والاتجاهات التي تضع أسس التوسيع في التخصصات العلمية والكليات والمعاهد ذات الصلة بمتطلبات واحتياجات التنمية وبما يستجيب لخصوصيات البيئات المختلفة وأنشطتها الاقتصادية السائدة فيها .

٤. زيادة الأنفاق لتطوير نظم وبرامج الدراسة في المؤسسات المختلفة الجامعية والمتوسطة وبنظم وبرامج الدراسات العليا والبحث العلمي والتركيز على الدراسات ذات الطابع التقني التطبيقي .

٥. تجديد برامج التعليم الجامعي ومحتواها من آن لآخر ، وفقاً لطبيعة كل مؤسسة وتخصصاتها وطبيعة أنشطتها واستنباط تجارب ، وابتداع أساليب تقنية تطبيقية ملائمة لمستويات الإنتاج في البلاد .

٦. تحديد سياسة واضحة في التعامل مع كادر هذه المؤسسات التعليمية من حيث تأهيله وترقيته وشروط ابتعاثه وشروط استقطاب الكفاءات العربية والمجالات التي تستقطب فيها والإجراءات الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكادر المحلي .

٧. إيجاد برامج دراسية تدريبية في مؤسسات التعليم الجامعي ذات الإمكانيات توجه لخريجي الجامعات العاملين في مواقع العمل والإنتاج من أصل تحديد معارفهم وتطور مهاراتهم .

٨. إيجاد إشكال ونظم وقنوات اتصال مع المؤسسات التنموية في مختلف القطاعات وفق هيكليه معينة واتفاقيات محددة تضمن استمرار التواصل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ، وهذه القطاعات .

٩. اعتماد سياسة تمويل ملبيه لاحتياجات ومتطلبات التعليم العالي حقاً وفعلاً كمجال استثمار حيوي ومضمون الربحية في مردودة والتعامل مع هذا القطاعات على قدم المساواة مع مؤسسات الدفاع والأمن .

١٠. اعتماد سياسة واضحة ومحددة للتعامل مع الطلاب من حيث رعايتهم وتسهيل أنشطتهم وضمان نشاطهم النقابي المستقل وتحقيق نموهم المتوازن والمتكامل .

بعد هذا الاستعراض لواقع حال الأهداف والسياسات الخاصة بالتعليم العالي وعلاقتها بالتنمية ومشروع الأهداف والسياسات المقترحة نختم بحثنا هذا بما يأتي :

أولا :النتائج :

١- أهداف التعليم العالي قبل الوحدة أهداف فضفاضة غير محددة وغير دقيقة وتلامس التنمية ملامسة سطحية.

٢- أهداف التعليم العالي بعد الوحدة والتي وردت في قانون الجامعات اليمنية وقانون التعليم العالي والبالغ عددها عشرون هدفاً والتي لامست التنمية بشكل مباشر لم تتجاوز ٢٥% من هذه الأهداف ولم تشكل موجهاً شاملا لأنشطة التنمية.

٣- أن سياسة التعليم العالي قبل الوحدة ذات الارتباط المباشر بالتنمية هي سياسة القبول في كليات الجامعة والمعاهد المتوسطة ، والسياسة البحثية ، والسياسة الخاصة بالارتباط مع مؤسسات الدولة في القطاعات المختلفة .

٤- أن سياسة التعليم العالي بعد الوحدة ليست معلنة وليست محددة للالتحاق بالجامعات ، وسياسة القبول بالجامعات منفصلة عن احتياجات التنمية وسوق العمل ، وتشكل مصدر إرباك وإضعاف لدور التعليم العالي في التنمية .

٥- أما التصورات الخاصة بأهداف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تمثلث في تأمين فرص التعليم العالي لأفراد المجتمع وفقاً لاحتياجات التنمية وسوق العمل ، تطوير وتنويع مؤسسات التعليم العالي والمشاركة في وضع السياسة والخطط الموجهة للتنمية ، وزيادة الاهتمام بالدراسات العملية والبحوث التطبيقية وربطها بخطط ومتطلبات التنمية ، وتنمية أعضاء هيئة التدريس والعلماء والباحثين محلياً . متابعة تنفيذ نتائج البحوث والدراسات الميدانية ، وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي .

ثانيا : التوصيات :

١. إعادة النظر في المنشآت التي استحدثت مؤخراً سواءً كجامعات أو كليات جامعية ومتوسطة بغرض الاستفادة القصوى منها في تلبية المتطلبات العاجلة والملحة لاحتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل وتخصيص كليات معينة فيها لأنشطة البيئة التي وجدت فيها وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد فيها وتسخير إمكانياتها المتاحة لتدعيم هذا التوجه .

٢. استحداث أقسام جديدة في الكليات الراهنة تلبي متطلبات التنمية واحتياجات السوق كما جرت في كلية الهندسة في جامعة عدن .

٣. إعادة النظر في الخطط الدراسية وبرامج الدراسة التي تحوي مقررات دراسية تم دراستها في المراحل الثانوية والاستفادة من زمن هذه المقررات في تعميق وتعزيز التخصصات الرئيسية والتي يعتمد عليها الخريج في مهنته المستقبلية .

٤. إعادة النظر في جملة السياسات الراهنة وفي مقدمتها سياسات القبول وسياسات البحث العلمي وسياسات الابتعاث والدراسات العليا في الداخل .

٥. الإسراع في إيجاد هيئة تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات التنموية المختلفة لكسر حاجز العزلة القائم فيها .

٦. الإسراع في إعادة النظرية في نسبة التمويل لمؤسسات التعليم العالي في موازنة الدولة .

٧. إعادة الوزارة السابقة المعنية بشؤون التعليم العالي لتكون مسئولة عن مؤسسات التعليم العالي المختلفة وتصدر لها لائحة منظمة لعملها بعد صدور قانون التعليم العالي .

المراجع :

١- أبو سمرة ، محمد .(٢٠٠٧)، استقراء واقع الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية والارتقاء بها إلى ما يلبي حاجات تحقيق التنمية الشاملة. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث لاتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية "الجودة والتميز والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي" ، المجلد الأول ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين.

٢- إبراهيم،ناصر ، (١٩٨٣)، مقدمة في التربية ، عمان ، الأردن .

٣- أمة الرزاق ، علي (١٩٩٩) ،المرأة والتعليم العالي في ضوء متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل ، بحث مقدم إلى ندوة المجلس الاستشاري حول " التعليم العالي واحتياجات سوق العمل " في الفترة(٢٢– ٢٣) نوفمبر ، صنعاء، اليمن.

٤- ---------- (١٩٩٧) ، البرنامج العام للحكومة في : مجلة الثوابت ، العدد العاشر .

٥- ----------١٩٩٩) التعليم العالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل في الجمهورية اليمنية : تقرير مقدم إلى ندوة المجلس الاستشاري حول " التعليم العالي واحتياجات سوق العمل " في الفترة(٢٢– ٢٣) نوفمبر ، صنعاء ، اليمن

٦- التل ، سعيد وآخرون (١٩٩٧) – : قواعد التدريس في الجامعة ، دار الفكر ، عمان ، الأردن .

٧- التعليم والتنمية ، دراسة لنسق العلاقة ودور المورد البشري – السودان نموذجاً (ظهر على موقع في النت) " – ركائزالمعرفةfile:///H للدراسات والبحوث.

٨- الجمهورية اليمنية (١٩٩٥)، قرار جمهوري بالقانون رقم (١٨) وتعديلاته بالقانون رقم (٣٠) لعام ١٩٩٧ بشأن الجامعات اليمنية، وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب ، في: كتاب لوائح وأنظمة جامعة عدن المجلد الأول / صادر عن دار جامعة عدن للطباعة والنشر .

٩- الجمهورية اليمنية (٢٠١٠)، قرار جمهوري بالقانون رقم (١٣) بشأن قانون التعليم العالي، وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب.

١٠-الجمهورية اليمنية (٢٠١٠)، قرار جمهوري بالقانون رقم (٨) وتعديلاته بشأن قانون إنشاء كليات المجتمع ، وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب.

١١- الحوت، محمد صبري ، وشاذلي، ناهد عدلي .(٢٠٠٧). التعليم والتنمية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.

١٢- الخليفة،حسن جعفر(٢٠٠٥)، المنهج المدرسي المعاصر،ط ٥، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض، المملكة العربية السعودية .

١٣- الخطيب ، عبد اللطيف (١٩٩٧) ،" التعليم العالي بين الحاضر و المستقبل ". ورقة مقدمة لندوة الجامعة اليوم و آفاق المستقبل خلال الفترة من ٢٥/١١/٢٧/١٩٩٦م . احتفالات جامعة الكويت بمرور ٣٠ عام على إنشائها . كلية الآداب : جامعة الكويت.

١٤- الحيلة محمد محمود ، (٢٠٠٣)، تصميم التعليم نظرية و ممارسة ، دار المسير للنشر والتوزيع و الطباعة ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن .

١٥- الربيعي ، محمود داود سلمان ،(٢٠٠٦) ، "طرائق وأساليب التدريس المعاصرة" (ط.١) ، عالم الكتب الحديث ، عمان ، الأردن .

١٦- الشراح ، يعقوب احمد (٢٠٠٢) ، التربية وأزمة التنمية البشرية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ، الرياض.

١٧- الفرا ء ، إسماعيل .(٢٠٠٧)، "التعلم عن بعد والتعليم المفتوح: الجذور والمفاهيم والمبررات". المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، م. ١، ع. ١

١٨- العريقي ، عائدة محمد مكرد (٢٠٠٦) ، دراسة تقويمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

١٩- العريقي ، عائدة محمد مكرد (٢٠١٠) ، تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة ،

٢٠- جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، ١١ – ١٣ أكتوبر ٢٠١٠م

٢١- القانون العام للتربية والتعليم (١٩٩٣)، في مجلة " الديمقراطية " الخاصة بمجلس النواب المجلد (١) العدد السادس .

٢٢- القحطاني ، مفرج سعد(١٩٩٧) " نحو سياسات اقتصادية فاعلة لسعوده فرص العمل في القطاع الخاص " الأمن ، العدد السادس عشر ، جمادى الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٣- القريشي ، مدحت ، (٢٠٠٧) ، اقتصاديات العمل ، ط١، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ،

٢٣- الناقة ، محمود كامل ، (٢٠٠٤) ، التخطيط لتطوير التعليم الجامعي مع نموذج لإطار عام لتطوير مناهج هذا التعليم" . ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي السنوي ١١ لمركز تطوير التعليم الجامعي . التعليم الجامعي العربي آفاق الإصلاح و التطوير . جامعة عين شمس .

٢٤- الهبوب ، احمد غالب (٢٠١٢) الجامعة وثقافة التغيير ، دراسة تحليلية نقدية لواقع ثقافة التغيير في الجامعات اليمنية دراسة مقدمة إلى: المؤتمر

الـــدولي الســـابع عشـــر لجامعـــة فيلادلفيـــا ، ثقـــافة التغييـــر (الأبعـاد الفكريـة – العوامـل – المتمـثلات) ٦-٨ تشـرين الثـاني/ نوفمبر ٢٠١٢عمان – الأردن.

٢٥- اليمن : (١٩٩٨) ، موجز تقرير التنمية البشرية .

٢٦- المنيـع، محمـد عبـدالله(٢٠٠٢) ، متطلبـات الارتقـاء بمؤسسـات التعلـيم العـالي لتنميـة المـوارد البشـرية فـي المملكـة العربيـة السـعودية منظـور مسـتقبلي النـدوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ" وزارة التخطـيط فـي الفتـرة مـن ١٣-١٧ شـعبان١٤٢٣ هــ الموافـق ٢٠٠٢" ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٧- الإسـتراتيجية الوطنيـة للتعلـيم العـالي فـي الجمهوريـة اليمنيـة والبحـث العلمـي ،خطـة العمل للأعوام(٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠١١) وزارة التعليم العالي ، صنعاء.

٢٨- بـاعنقود ، سـعيد عبـد الله(٢٠١٠) ، كيـف يمكـن ربـط البحـث العلمـي بحـل مشـكلات المجتمـع، ورقـة مقدمـة لورشـة جامعـة تعـز"ربط البحـث العلمـي بحـل مشكلات المجتمع" في الفترة(٣-٥) ابريل، جامعة تعز.

٢٩- بارسونز : في عبد اللطيف عاقل (١٩٨٨) ، علم النفس الاجتماعي ، دار الشرق للطباعة والنشر، عمان ، الأردن .

٣٠- حامد ، عمار (١٩٩٨)، دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في : كتاب التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي ، صادر عن منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٣١- خالد ، محسن (٢٠٠٠) ، الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها معلم المرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة / جامعة صنعاء.

٣٢- روزة ، أفنان .(٢٠٠١). "واقع برنامج التعليم في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظـر الطالـب والمشـرف الأكـاديمي والموظـف الإداري مجلـة إتحـاد

الجامعات العربية ، ع. ٣٨ ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان ، الأردن .

٣٣- سعادة ،جودت أحمد (٢٠٠١) صياغة الأهداف التربوية والتعليمية في جميع المواد الدراسية ، فلسطين :نابلس: دار الشروق .

٣٤- طايع ، أنيس وآخرون ،(٢٠٠٠) واقع المناهج التعليمية والبحث العلمي في جامعة عدن ، مؤتمر جامعة عدن الثالث حول التعليم العالي في عدن .

٣٥- عبدالله ، عبدالدائم (١٩٩٨) : التعليم العالي وتحديات اليوم والغد ، في : مجلة المستقبل العربي العدد (٢٣٧)

٣٦- عبد الرحمن ، عبد السلام الجامل ، وملكه أبيض (١٩٩٩)، التعليم الأهلي الجامعي في مجلة الفكر التربوي العربي ، السنة السابعة العدد الرابع

٣٧- كرامه ، سليمان(١٩٩٤)، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن ج ٢ ، مركز الدراسات والبحوث اليمني / صنعاء .

٣٨- كامل ، عمر عبد الله . (١٤١٨هـ) ، "تخطيط التعليم العالي في ضوء احتياجات سوق العمل ". ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم العالي في ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

٣٩- مادي ، لحسن ، (٢٠٠٦) التنمية البشرية رهان لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة علوم التربية ، العدد ٣١

٤٠- محسن ، مصطفى ، (٢٠٠٦) ، نحن والتنوير عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت – لبنان.

٤١- مرعي ، توفيق أحمد وآخرون (١٩٩٦) : تصميم المناهج ط ١ ، مطابع الكتاب المدرسي ، صنعاء.

42-Tikkanen, T. (2005)." Reconciling learning, human resource development and well-being in the workplace". British Journal of Occupational Learning, V.3,N.1, p33-53.